فسر الماخوذ لا بشرط شيء بلبس لكن يوجد في الخارج لانه كلي طبيعي ولا شيء من الكلي بموجود في
الخارج لان الوجود في الخارج يستلزم التشخص المنافي للكلية وتنافي اللوازم دليل تنافي الملزومات
قلنا لا فرق ان يجوز للماخوذ لا بشرط شيء كلي طبيعي بل مع اعتبار كونه معروضا للكلية وللماخوذ
لا بشرط شيء اعم من ان يعتبر معه هذا العارض اولا يعتبر فلا يمتنع وجوده فان قيل ينبغي ان لا
يكون الكلي الطبيعي موجودا في الخارج لان كليته العارضة تنافي الوجود الخارجي المستلزم للتشخص وقد
اشتهر فيما بينهم ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج قلنا معناه ان معروض الكلي الطبيعي وهو الماخوذ
لا بشرط شيء موجود في الخارج ووجوده الخارجي انما يتحقق عند عروض التشخص فيصير الحاصل ان ما صدق
عليه الكلي الطبيعي وهو المخلوط موجود في الخارج واما الماخوذ مع عارض الكلية فلا يوجد في الخارج
كالمجموع المركب من المعروض والعارض المسمى بالكلي العقلي فوجد وذكر ابن سينا ما ذكرنا
من معنى الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء ولا بشرط شيء هو المشهور فيما بين القوم وذكر
ابن سينا ان الماهية قد يوخذ بشرط لا شيء بان يتصور معناها بشرط ان يكون ذلك المعنى
وحده ويكون كل ما يقارنه زائدا عليه ولا يكون المعنى الاول محمولا على ذلك المجموع حال المقارنة
بل جزءا منه مادة له متقدما عليه في الوجودين الذهني والخارجي ضرورة امتناع تحقق الكل بدون الجزء
ويمتنع حمله على المجموع حينئذ لانتفاء شرط الحمل وهو الاتحاد في الوجود وقد يوخذ لا بشرط ان يكون ذلك
المعنى وحده ولا لا وحده بل مع تجويز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه ويكون المعنى الاول محمولا على
المجموع حال المقارنة والماخوذ على هذا الوجه قد يكون غير متحصل بنفسه بل يكون مبهما محتملا للمقولية على اشياء
مختلفة الحقائق وانما يتحصل بما ينضاف اليه فيتخصص به ويصير هو بعينه احد تلك الاشياء فيكون جنسا
والمنضاف الذي خصصه وجعله احد الاشياء المختلفة الحقائق فصله وقد يكون متحصلا بنفسه كما في الانواع
البسيطة او بما انضاف اليه فجعله احد الاشياء كما في الانواع الداخلة تحت الجنس وهو نوع مثاله الحيوان
اذا اخذ بشرط ان لا يكون معه شيء وان اقترن به ناطق صار المجموع مركبا من الحيوان والناطق ولا يقال
له انه حيوان كان مادة واذا اخذ بشرط ان يكون مع الناطق متخصصا ومتحصلا به كان نوعا واذا
اخذ لا بشرط ان يكون معه شيء بل من حيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا وان تخصص بالناطق حصل
انسانا ويقال له انه حيوان كان جنسا فالحيوان الاول جزء الانسان متقدم عليه في الوجودين والثاني
نفس الانسان والثالث جنس له محمول عليه فلا يكون جزءا له لان الجزء لا يحمل على الكل بالمواطاة لامتناع
واطلاق الجنس والفصل الجزء من النوع لان كلا منهما يقع جزءا من حده جزء من انه لابد للعقل من حلها

لك

صح

في تفصيل صور مطابقة للنوع الداخل تحت الجنس فبهذا الاعتبار يكون متقدما على النوع في العقل بالطبع
واما بحسب الخارج فيكون متاخرا لانه ما لم يوجد الانسان مثله في الخارج لم يعقل له شيء يعمه وغيره وشيء يخصه
ويحصله ويصيره هو هو هذا ما ذكره ابو علي في الشفا ولخصه المحقق في شرح الاشارات ومن مواضع
بحث الاول ان المفهوم من الماخوذ بشرط لا ان يكون وحده سواء لا يقارنه شيء اصلا زايدا كان او غير زايد
او يكون المقوم بكونه جزءا ومنهما ان الماخوذ زايدا عليه ثانيا فالان المراد سواء لا يدخل فيه غيره هل ما صرح
به ابو علي في بيانه حيث قال اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط انه ليس داخلا
فيه معنى غير هذا بل بحيث لو انضم اليه معنى آخر من حس او اغتذاء كان خارجا عنه الثاني انه جعل
غير المبهم من اقسام الماخوذ بلا شرط شيء وصرح آخرا بانه ماخوذ بشرط شيء وبناه على ما مر كون
الاول اعم من الثاني الثالث ان النوع هو مجموع الجنس والفصل فجعله عبارة عن المفصل عما انضاف اليه
والماخوذ بشرط شيء تسامح مبني على ان الجنس والفصل والنوع واحد بالذات وحقيقة الكلام ان الماخوذ
لا بشرط شيء اذا اعتبر بحسب التغاير بينه وبين ما يقارنه من جهة والاتحاد من جهة كان ذاتيا محمولا
واذا اعتبر بحسب محض الاتحاد كان نوعا وهو المراد بالماخوذ بشرط شيء الرابع انه كما ان الجنس يحتمل
ان يكون احد الانواع فكذلك النوع يحتمل ان يكون احد الاصناف والاشخاص فكيف جعل الاول مبهما غير
متحصل والثاني متحصلا غير مبهم والجواب ان المعتبر عندهم بالماهيات والحقائق والمراد الابهام
وعدمه بالقياس اليها الخامس ان المادة اذا كانت من الاجزاء الخارجية كيف يلزم تقدمها في
الوجود العقلي والجواب ان ذلك من جهة ان تصور النوع يتوقف على تصور الجنس والفصل وهو من
المحمولة والجنسية واحد وهو الماهية الحيوانية وانما التغاير بحسب الاعتبار حيثما اخذت في الاول
بشرط لا وفي الثالث لا بشرط وعدم كون المعاني انما اعتبرت في الصور العقلية من المفهومات الطبيعية
فكون المادة من المواد العقلية وتقدمها بالوجود العقلي ضروري كتقدم المادة الخارجية بالوجود الخارجي واما
التقدم بالوجود الخارجي فانما هو بحسب المبادي فان المواد العقلية ماخوذة من المبادي الخارجية كالحيوانية
من البدن والناطق من النفس فكما ان الحيوان الماخوذ مادة عقلية يتقدم الانسان في الوجود
العقلي كذلك مبداه الذي هو البدن يتقدم في الوجود الخارجي حتى لو لم يكن المادة ماخوذة من مبدا
خارجي كاللون للسواد لم يكن لها تقدم الا في العقل واعلم ان الحكم المحقق صرح في الشفا وان الماخوذ بشرط
ان يكون وحده هو الجزء والموجود في الخارج وان الماخوذ لا بشرط شيء هو المحمول وليس بجزء اصلا
وانما يقال له جزء الماهية بالمجاز لانه يشبه الجزء من جهة ان اللفظ الدال عليه يقع جزءا من حدها او رسمها وهذا